وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة

اليــوم:	الخميس
التاريخ :	2025-7-17

السياسة
AL-SEYASSAH
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

أوساط عدلية أكدت أن القانون الجديد أعفى غير القادرين على سدادها وراعى ذوي الدخل المحدود

رفع الرسوم القضائية... لاشبهة دستورية

■ "السياسة" – خاص

بعد نحو أسبوع أو أقل من تقديم عدد من المحامين طعنا امام المحكمة بـ"عدم دستورية رفع الرسوم القضائية"، كشفت اوساط وزير العدل، المستشار ناصر السميط، أن "التعديلات الجديدة لم تُقص أي متقاض من اللجوء إلى القضاء"، بل استحدثت آلية متطورة لإعفاء غير القادرين من سداد الرسوم، مراعية الأوضاع الإجتماعية والاقتصادية للفئات محدودة الدخل، وهو ما يدحض القول "بتقييد حق التقاضي بسبب الاعباء المالية".

واذ، أشارت الأوساط إلى أن"تعديل هذا القانون هو الاول من نوعه منذ عام 1973"، أكدت أن "ثمة حكما صادرا في جلسة 12 مايو عام 2009، يمنع الاعتراض على الرسوم القضائية، مشددة على أن "حق التقاضي كفله الدستور الكويتي، ونص على أن القانون هو الذي يُنظم الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسته".

وفيما، كشفت الأوساط عن "أن المحاكم في الكويت تستقبل سنويا ما يزيد عن 1,5 مليون دعوى، الأمر الذي يتسبب بتأخير الاحكام، لان الاجراءات في هذا الشأن طويلة جدا"، أكدت أن تعديلات الرسوم الجديدة انطوت على إيجابيات عدة لجهة المتقاضين، من بينها إنشاء لجان ثلاثية قضائية متخصصة بطلبات التتمة ◄11

وزير العدل المستشار ناصر السميط

- لا تقييد لحق التقاضي بسبب الأعباء المالية وهناك لجان قضائية متخصصة بطلبات الإعفاء
- حكم صادر في جلسة 12 مايو من عام 2009 يمنع الاعتراض على الرسوم القضائية
- الأصل في النصوص القانونية التي ينتظمها موضوع واحد امتناع فصلها عن بعضها

رفع الرسوم

الإعفاء من الرسوم، وهو تنظيم أكثر كفاءة وعدالة من النظام السابق، الأمر الذي يتنافى مع ما يشيعه البعض من أن القانون الجديد لم يراع العدالة والمساواة.

أضافت إن التعديلات الجديدة تستهدف سرعة البت في الدعاوى والطلبات، وجودة القرار القضائي الصادر بشأنها "كما أنها تتيح لكل متقاض تقديم طلب إعفاء موقت من الرسوم إلى حين الفصل النهائي في دعواه"، ما يعني أن الرسوم القضائية ليست عائقاً أمام المتقاضين، بل أداة تنظيمية تهدف إلى ترشيد اللجوء إلى القضاء، والحد من القضايا الكيدية، وتعزيز الجدية في تحريك الدعوى، فضلا عن تشجيع وسائل التسوية البديلة كالصُلح والتحكيم".

واردفت الأوساط ، إن من الايجابيات التي تحراها المشرع في القانون بصيغته الجديدة "السماح برفع دعوى شاملة تتضمن جميع الطلبات المرتبطة، بدلا من رفع دعاوى متعددة لكل طلب فرعي، وهو ما يخفف العبء المالي والإجرائي عن المتقاضين، ويعزز كفاءة التقاضي" ويزول معه اللبس والفهم الخطأ لما يتردد من لغط حول الرسوم".

واعتبرت الأوساط "القول بأن التعديلات تنتقص من الحق في التقاضي يفتقر إلى الدقة القانونية"، مبينة أن القانون المعدل وازن – بشكل مسؤول – بين كفالة الحق في التقاضي والحرص على كفاءة منظومة العدالة، بما يحقق المصلحة العامة ويحفظ توازن النظام القضائي".

ولفتت إلى أن ما ورد في الحكم الصادر بجلسة 12 مايو عام 2009، نص على أن "الإحالة إلى المحكمة الدستورية من إحدى المحاكم بناء على دفع يبديه أحد الخصوم بعدم دستورية نص تشريعي، ضرورة أن يكون القرار الصادر بالإحالة متضمناً ما ينبئ عن تقدير محكمة الموضوع لجدية هذا الدفع، دالاً على تحديد المسألة الدستورية التي يراد الفصل فيها، كاشفاً عن ماهيتها وتحديد نطاقها بما ينفي التجهيل بها". وأشار الى أن "النصوص القانونية لا يمكن فصلها عن بعضها إذا كانت عن موضوع واحد، لا يفهم بعضها بمعزل عن البعض الآخر، مضيفة "لهذا فإن الدفع بعدم دستورية المادتين 11 و 22 من القانون رقم 17 لسنة 1973، في شأن الرسوم القضائية - الأصل في النصوص القانونية التي ينتظمها موضوع واحد هو امتناع فصلها عن بعضها- وإن كان لكل نص مضمونٍ مستقل إلا أنه يتداخل مع باقي النصوص فلا ينعزل عنها بل يُكَوِّن معها نسيجاً متآلفاً - النصوص لا يُفهم بعضها بمعزل عن البعض الآخر، وإنما تتأتى دلالة أي منها على ضوء دلالة باقي النصوص وما تفيده جميعها من معان شاملة".

وشددت الأوساط على "أنه بناء على ما ورد في منطوق الحكم السابق" فإن "المشرع وضع تنظيماً متكاملاً لقواعد تقدير الرسوم القضائية أورده بالقانون رقم 17 لسنة 1973 - كما تكفل في قانون المرافعات بتحديد الملتزم بمصروفات الدعوى، ومن يقع عليه عبئها وانتهى الى أن هذا التنظيم المتكامل لتقدير الرسوم القضائية، يتأبى معه اجتزاء مادة منه أو بعض المواد وعزلها عن باقي أحكام هذا التنظيم وإعطاؤها دلالة تتناقض مع باقي هذه الأحكام.

وتابعت: بناء على ما تقدم، فإن المادتين المطعون عليهما لم تتجاوزا الحدود المقررة لسلطة المشرع في فرض الرسوم مقابل خدمات معينة توديها احدى السلطات العامة لمن يطلبها - وهي لا تعدو أن تكون محض رسوم تحصل نظير هذه الخدمة ممن طلبها، مشيرة إلى أن الادعاء بأن "اقتضاء الرسوم عن الدعوى من المدعي ابتداءً يشكل انتزاعاً لأمواله بغير مصلحة مشروعة، وينطوي على إخلال بالحماية المكفولة لحق الملكية الخاصة ومصادرة محظورة للأموال بالمخالفة للمادتين 18 و19 من الدستور هو ادعاء غير صحيح ويكون مؤداه رفض الدعوى الدستورية".

وفيما كشف الأوساط عن تعديل 113 قانونا، صدرت مراسيم بشأنها، والعمل جارٍ في تعديل كل القوانين بما يؤدي إلى مرونتها"، أكدت أن: "هناك ما يزيد عن 982 قانونا سيجري تعديلها وتطويرها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2025-7-17	1	19914

السياسة
AL-SEYASSAH
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

المستشار المزيني يتقاعد من القضاء نهاية سبتمبر

المستشار خالد المزيني

علمت "السياسة" أن رئيس الدائرة التجارية الرابعة في محكمة التمييز، عضو مجلس القضاء السابق، المستشار خالد المزيني، تقدّم بطلب للتقاعد من القضاء لبلوغه السن القانونية للعمل في القضاء، على أن يعمل في الطلب ابتداء من 30 سبتمبر المقبل، وهو موعد انتهاء الموسم القضائي الحالي.

وسبق للمستشار المزيني، الحاصل على درجة الماجستير في التحكيم التجاري، أن عمل عام 1982 مديراً لنيابة العاصمة، ثم تولى رئاسة محكمة أمن الدولة التي تولت الفصل في العديد من الجرائم والأحداث المتصلة بتطبيق الأحكام العرفية، عقب تحرير البلاد من الغزو العراقي الغاشم.

كما اختير المزيني في عضوية المجلس الأعلى للقضاء، نظرا لأقدميته القضائية وخبرته في العمل الإداري. وسبق للدائرة التجارية التي تولى المستشار المزيني رئاستها إصدار العديد من المبادئ والقواعد القضائية التي أسهمت في التصدي للعديد من النزاعات التي عُرضت أمام محكمة التمييز.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2025-7-17	4	19914

الراي
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

براءة 3 متهمين من الانتماء لـ«داعش» والتخطيط لعمليات إرهابية

| كتب أحمد لازم |

نصر آل هيد

أيدت محكمة الاستئناف برئاسة المستشار نصر آل هيد حكم محكمة الجنايات ببراءة 3 تونسيين متهمين بالانتماء إلى تنظيم داعش والتخطيط لعمليات إرهابية في مساجد وحسينيات في مناطق عدة في الكويت.

وكانت محكمة الجنايات سبق أن واجهت المتهمين بالتهم المسندة إليهم، إلا أنهم أنكروها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2025-7-17	16	16433

الراي
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

المطير يطلب رد هيئة «الجنايات» في ثاني قضية

أحالت محكمة الجنايات برئاسة المستشار أحمد الصدي ثاني قضية ضد النائب السابق محمد المطير بتهمة الإساءة للذات الأميرية إلى رئيس المحكمة لتحديد جلسة لها بعد أن تقدم المطير بكتاب طلب رد هيئة المحكمة. يذكر أن المطير يواجه قضية أخرى بذات التهمة منظورة أمام محكمة الاستئناف سبق أن نال فيها حكم البراءة أمام محكمة أول درجة.

وكانت النيابة العامة تلقت بلاغاً محالاً من وزارة الداخلية قدمه أحد المواطنين اتهم فيه المطير بالإساءة للذات الأميرية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2025-7-17	16	16433

السياسة
AL-SEYASSAH
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

قضية المطير إلى "الكلية" لتحديد دائرة جديدة

جابر الحمود

أحالت محكمة الجنايات قضية "العيب بالذات الأميرية" المتهم فيها النائب السابق محمد المطير، إلى رئيس المحكمة الكلية، لاتخاذ ما يراه مناسباً بشأن تحديد دائرة أخرى للنظر في القضية، بعدما تقدم محامي المتهم بطلب لرد هيئة المحكمة للمرة الثانية.

وكان المطير، تقدم الأسبوع الماضي بكتاب إلى دائرة محكمة الاستئناف طلب فيه تنحي هيئة المحكمة عن نظر قضيته الأخرى المتهم فيها بالعيب بالذات الأميرية والإساءة للقضاء، وقررت المحكمة حينها وقف نظر الدعوى لحين الفصل في طلب رد هيئة المحكمة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2025-7-17	4	19914

القبس
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

لرعاية ابنها المعاق وفق قانون الأشخاص ذوي الإعاقة

«التمييز» تقضي بأحقية امرأة مسحوبة جنسيتها للمعاش التقاعدي كاملاً

المحرر القضائي

أصدرت محكمة التمييز (الدائرة المدنية) حكماً لمصلحة امرأة «مسحوبة جنسيتها»، وقضت بأحقيتها في الإحالة للتقاعد والحصول على معاشها التقاعدي كاملاً وتكليفها رعاية ابنها من ذوي الاعاقة، وفقاً لنص المادة 42 من القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة.

وكانت المدعية تقدمت بطلب إلى مؤسسة التأمينات بشأن أحقيتها للمعاش التقاعدي كاملاً، إلا أن المؤسسة رفضت طلبها فلجأت للقضاء.

وقالت محكمة التمييز في حيثيات حكمها: إنه لا ينال من حكمها ما تمسكت به مؤسسة التأمينات «المُدَّعى عليها»، من انتفاء صفة المدعية بعد صدور قرار بسحب الجنسية الكويتية عنها، وعلاوة على أن باب التظلم لا يزال مفتوحاً بشأن هذا القرار بما لا يمكن معه القول بأنه أصبح نهائياً، فإن المدعية قدمت صورة البطاقة المدنية لها بجلسة المرافعة الأخيرة وثابت بها أنها تعامل معاملة الكويتية، وهو ما يمثل توجه الدولة نحو حماية الحقوق التأمينية لمن سحبت منهم الجنسية، فضلاً عن الحرص على حماية الأسرة الكويتية.

وكان دفاع المدعية، المحامي عمر العمر، ترافع شفاهة أمام المحكمة، مؤكداً ان الدولة عاملت من سُحبت منهن الجنسية معاملة الكويتيات، ومن لديها ابن معاق تستحق تكليفها برعايته وأحقيتها بالتقاعد المبكر واستحقاق المعاش التقاعدي كاملاً.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2025-7-17	4	18363

الوفيـــات

الوفيات

● **مطرد محمد سلطان العنزي، 74 عاما،** (شيع). رجال: العزاء في جابر الأحمد، قطعة 5، شارع 467، منزل 34، تلفون: 97897678، 66562008. نساء: جابر الأحمد، قطعة 5، شارع 466، منزل 34.

● **منى محمد عبدالله الشايجي، زوجة/ عبدالعزيز عبدالوهاب الحمود العبدالوهاب، 65 عاما،** (شيعت)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 56656140. نساء: قرطبة، قطعة 3، شارع 5، منزل 1.

● **آسيا سيد محمود سيد خلف المولة، زوجة/ جاسم محمد الظاهر، 80 عاما،** (شيعت)، رجال: العزاء في مسجد الوزان، غرب مشرف، تلفون: 99795577، 66600225. نساء: ضاحية عبدالله السالم، قطعة 3، شارع 40، منزل 8.

● **سلطان علي حسين المحبوب، 73 عاما،** (شيع). رجال: العزاء في الصليبخات، قطعة 2، شارع 102، منزل 45، تلفون: 55121622، 55633774. نساء: القيروان، قطعة 1، شارع 119، منزل 55، تلفون: 90002737، 97234555.

● **جاسم زيد عبدالله الزيد، 58 عاما،** (شيع). رجال: العزاء في كيفان، ق2، ش25، منزل2، ديوان بن زيد، تلفون: 55156692، 67777703. نساء: قرطبة، ق3، ش4، ج1، منزل 18، تلفون: 97842228.

● **محمد خليل إبراهيم الفودري، 84 عاما،** (شيع). رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 97888407، 55114124. نساء: الزهراء، قطعة 3، شارع 303، منزل 20.

● **زينب علي حسين العوض، أرملة/محمد عبدالوهاب القطان، 79 عاما،** (شيعت)، رجال: العزاء في حسينية الشيخ الأوحد، تلفون: 66333389. نساء: حسينية أبو ذر الغفاري.

● **نورة حمود المحارب الحمود، زوجة/حسن حسين دبيس الدسم، 86 عاما،** (شيعت)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 60000808. نساء: صباح السالم، ق1، ش30، م17، تلفون: 60000808.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»